المحكمة الجنائية الدولية

ICC-ASP/23/9

جمعية الدول الأطراف

Distr.: General
28 November 2024

ARABIC
Original: English

الدورة الثالثة والعشرون

لاهاي، 2-7 كانون الأول/ديسمبر 2024

تقرير المكتب عن الفريق الدراسي المعني بالحوكمة

المحتويات

الصفحة

أولاً- مقدّمة **2**

ثانياً- النظر في المسائل **3**

أ-الموارد البشرية (التوصيات 92 و95 و99 و101 و103) **3**

ب-مؤشرات الأداء الرئيسية (التوصيات 144-147) **5**

ج-حوكمة قلم المحكمة (التوصيات 79-86) **6**

د-مواصلة تيسير الحوار مع المحكمة بشأن مجموعات التوصيات الموجّهة إليها **7**

ثالثاً- العمل المقبل **8**

رابعاً- التوصيات **9**

أولا– مقدمة

1. أنشئ الفريق الدراسي المعني بالحوكمة ("الفريق الدراسي") بموجب قرار[1] صادر عن جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") في كانون الأول/ديسمبر 2010 من أجل "إجراء حوار منظّم بين الدول الأطراف والمحكمة بغية تعزيز الإطار المؤسسي لنظام روما الأساسي وزيادة كفاءة وفعالية المحكمة مع الحفاظ التام على استقلالها القضائي..."؛ و"تيسير الحوار المشار إليه بغية تحديد المسائل التي تحتاج إلى مزيد من العمل، بالتشاور مع المحكمة، وتقديم توصيات إلى الجمعية عن طريق المكتب". كما نصّ القرار المذكور على أن "تتضمن المسائل التي ينبغي أن يتناولها الفريق الدراسي، على سبيل المثال لا الحصر، المسائل المتعلقة بتعزيز الإطار المؤسسي داخل المحكمة وبين المحكمة والجمعية، فضلاً عن أي مسائل أخرى ذات صلة بعمل المحكمة".

2. دعت الدورة الثانية والعشرون للجمعية المحكمة إلى مواصلة الدخول في حوار منظم مع الدول الأطراف بغية تعزيز الإطار المؤسّسي لنظام روما الأساسي وتعزيز كفاءة المحكمة وفعاليتها مع الحفاظ على استقلالها القضائي على نحو تام، وإلى تزويد الدول الأطراف بآخر المستجدات بشأن تنفيذ توصيات استعراض الخبراء المستقلّين ذات الصلة؛ ودعت الفريق الدراسي إلى التعاون الوثيق مع المحكمة والهيئات الفرعية وغيرها من التسهيلات التي أنشأتها الجمعية بشأن تنفيذ توصيات الخبراء المستقلين التي تتناول قضايا الحوكمة[2].

3. وفي 6 آذار / مارس 2024، عيّن المكتب السفير أرنولدو برينيس كاسترو (كوستاريكا) والسفير رينيه ميكو (الجمهورية التشيكية) كرئيسين مشاركين للفريق الدراسي المعني بالحوكمة، وعيّن أيضًا السيدة ميو تاكاناشي (اليابان) والسيدة بولين دي ديكر (بلجيكا) والسيد كورنيليوس شولتز (جنوب أفريقيا). وفي 4 أيلول / سبتمبر 2024، عيّن المكتب السيد ماساهيرو كيمورا (اليابان) منسّقًا للفريق الدراسي المعني بالحوكمة، عقب اختتام ولاية السيدة تاكاناشي في لاهاي.

4. عقد الفريق الدراسي 3 اجتماعات في 4 حزيران / يونيو و17 تموز / يوليو و16 تشرين الأول / أكتوبر. وأجرى الرئيسان المتشاركان والمنسّقان المتشاركان مناقشات مع رئيس الجمعية، ورئيس فريق لاهاي العامل، والدول الأطراف، وآلية الاستعراض، ورئيس الفريق العامل المعني بالتعديلات، وميسّر فريق نيويورك العامل المعني بمسألة التمثيل الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين، وجهات التنسيق في المحكمة[3] وغيرهم من ممثلي المحكمة.

5. يصف هذا التقرير عن الفريق الدراسي أنشطة الفريق الدراسي في عام 2024 ويتضمّن توصيات بشأن مواصلة عمله.

---

[1] ICC-ASP/9/Res.2.

[2] ICC-ASP/22/Res.3، المرفق الأول، الفقرة 9.

[3] السيد حراد أبطحي، رئيس ديوان هيئة الرئاسة، وماماردو-راسين لي، مستشار المدعي العام، والسيدة أنتونيا بيريرا دي سوزا، قلم المحكمة، على التوالي.

ثانيًا– النظر في المسائل

6. ركز برنامج عمل الفريق الدراسي، استنادًا إلى ولايته وخطة العمل الشاملة لتقييم توصيات فريق الخبراء المستقلين، على المسائل التالية: (أ) الموارد البشرية (التوصيات 92 و95 و99 و101 و103)؛ (ب) مؤشرات الأداء الرئيسية (التوصيات 144-147)؛ (ج) حوكمة قلم المحكمة (التوصيات 79-86)؛ (د) مواصلة تيسير الحوار مع المحكمة بشأن مجموعات التوصيات الموجّهة إليها.

أ– الموارد البشرية (التوصيات 92 و95 و99 و101 و103)

7. في 4 حزيران / يونيو 2024، عقد الفريق الدراسي اجتماعًا بمشاركة ميسّر فريق نيويورك العامل السيد مارفن إيكوندير (أوغندا) بشأن مسألة التمثيل الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين في تعيين موظفي المحكمة. وقدّم الميسّر رؤى مستقاة من الاجتماع المعني بالتمثيل الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين الذي عُقد في 29 أيار / مايو 2024 في نيويورك.

8. فيما يتعلق بتنفيذ توصيات استعراض الخبراء المستقلين رقم 92 و95 و99 و101 و103، قدّم قلم المحكمة المعلومات التالية:

9. **التوصية 92 ألف والتوصية 101**: في ما يتعلق بمشروع الأسر الوظيفية، واصل قسم الموارد البشرية عمله مع مركز الأمم المتحدة العالمي لخدمات الموارد البشرية ("OneHR") في استكمال رسم خرائط جميع المواصفات الوظيفية المستلمة في الشبكات الوظيفية والأسر الوظيفية بنجاح. استمر العمل داخليًا على إنشاء قاعدة بيانات عن الوظائف ومسرد مشترك لتوفير الهيكل الضروري وحجر الأساس للمراحل التالية من المشروع الذي سيستمر على مدى العامين القادمين. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ العمل على وضع إطار للتنقل الداخلي، بهدف بناء قوة عاملة تتسم بالمرونة وتوفير المزيد من فرص التطوير المهني للموظفين، إلى جانب مراعاة منظور التمثيل الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين.

10. **التوصية 92 باء**: أفاد قسم الموارد البشرية أنّ مديرو التوظيف قد اطّلعوا على كل إعلانات الشواغر في المحكمة قبل الإعلان عنها بهدف الحرص على أنها تعكس بدقة جميع المهارات اللازمة لشغل الوظيفة. وكان أي تعديل من هذا القبيل يتم دائمًا في نطاق مسح العمل (الوصف الوظيفي) ويخضع للمراجعة من قبل قسم الموارد البشرية للتأكد من درجة الامتثال. وفي هذا الصدد، وكجزء من استراتيجية المحكمة المتعلقة بالنوع الاجتماعي وثقافة مكان العمل وسعيها المستمر إلى تبنّي ممارسات توظيف أكثر شمولا، وضع قسم خدمات اللغات في المحكمة في عام 2023 اقتراحًا أوليًا لمبادئ توجيهية تهدف إلى تعزيز استخدام لغة أكثر شمولا داخل المحكمة. وكانت هذه المبادرة مهيأة لإحداث آثار إيجابية واسعة النطاق على بيئة عمل المحكمة، إذ إنها تعزّز ثقافة المساواة، وكان من المتوقع أيضًا أن تنعكس في صياغة إعلانات الشواغر بشكل أكثر شمولا.

11. **التوصية 95**: كان العمل جارٍ على صياغة مشروع سياسة عامة بشأن اختيار الموظفين، وعلى النظر في اتخاذ تدابير خاصة في إجراءات التوظيف والاختيار بهدف استحداث تدابير لتحسين التمثيل الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين. وتقرّر إجراء مشاورات بين الأجهزة بشأن مشروع السياسة في عام 2024. كما توافرت للفريق الدراسي معلومات إضافية عن مختلف أنماط التوظيف مثل التعيينات قصيرة الأجل كجزء من الردود على الأسئلة المتعلقة بممارسات التوظيف.

12. **التوصية 99**: على الرغم من محدودية الموارد المتاحة للتدريب، واصل مكتب الموارد البشرية في عام 2024 تقييم وتكييف فرص التعلم والتطوير لمواصلة دعم التطوير المهني لموظفي المحكمة. وستظل دروس اللغة الفرنسية متاحة، فضلا عن برنامج التدريب والتوجيه بشأن التحيز اللاواعي. بالإضافة إلى ذلك، أبلغ مكتب الموارد البشرية الاجتماع أنّ المحكمة ستطلق تدريبًا على مكافحة التحرّش في وقت لاحق من عام 2024. ومن المتوخّى التعاون مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، في عام 2024 أيضًا، لتوفير فرص تطوير مهارات القيادة لجميع الموظفين.

13. **التوصية 103**: منذ منتصف عام 2022، واصل مكتب المدعي العام العمل مع الدول الأطراف بشأن تقديم الدعم عن طريق الخبراء الوطنيين المعارين. وخلال الأعوام 2022 و2023 و2024، أبرم مكتب المدعي العام مذكّرات تفاهم بشأن إعارة الموظفين مع 33 كيانًا. وحتى هذا التاريخ، ثمة 54 خبيرًا وطنيًا معارًا يساهمون في عمل المكتب. ومع الوقت، تم دمج الموظفين المعارين في 28 فريقًا داخل المكتب، منها 12 فريقًا موحدًا و16 فريقًا بخبرات فنيّة أو مواضيعية محدّدة.

14. تم التعاقد مع الموظفين المقدّمين من الدول الأطراف أو المنظمات الحكومية الدولية أو المنظمات غير الحكومية، بصفة خبراء استشاريين أو متعاقدين فرادى، للمساعدة في عمل أي من أجهزة المحكمة دون مقابل. وفي سياق تنفيذ نمط استخدام الأفراد المقدّمين دون مقابل، وضع المكتب القانوني في قلم المحكمة اتفاقًا نموذجيًا وتعهّدًا نموذجيًا ذي صلة وفق ما جاء في المبادئ التوجيهية لاختيار وإشراك الموظفين المقدّمين بدون مقابل لدى المحكمة.

15. عقب العرض الذي قدّمه قلم المحكمة، تساءل مجلس اتحاد الموظفين عن تأثير العقود قصيرة الأجل (STA) على تحسين التمثيل الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين. وردّ قلم المحكمة بأنه لا يمكن أن يكون هناك أي تأثير مباشر لتعيينات العقود قصيرة الأجل على التمثيل الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين لأنّ العقود قصيرة الأجل لا تُحتسب ضمن التمثيل الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين ولا يمكن تحويلها تلقائيًا إلى أي نوع آخر من العقود في المحكمة. وفي نهاية فترة التعيين، سيتوجّب على أصحاب العقود قصيرة الأجل أن يخضعوا لعملية التوظيف الكاملة للحصول على عقد عمل محدّد المدّة، أكان عقد مساعدة مؤقتة عامة (GTA) أو وظيفة ثابتة (EP). ومن ناحية أخرى، أخذت إحدى الدول الأطراف الكلمة للترحيب بإنشاء دورة تدريبية لمكافحة التحرش، ولملاحظة أن استخدام الموظفين المعارين في المحكمة محدود للغاية، باستثناء مكتب المدعي العام. وشدّدت دولة طرف أخرى، بعد أن أعارت موظفين إلى المحكمة، على حدوث تحسّن كبير في إجراءات استقبال الموظفين المعارين وإعدادهم.

ب. مؤشرات الأداء الرئيسية (التوصيات 144–147)

عرض من أكاديمية مبادئ نورمبرغ

16. في اجتماع 17 تموز / يوليو، تلقى الفريق الدراسي عرضًا من أكاديمية مبادئ نورمبرغ الدولية يهدف إلى إثراء المناقشة بشأن تقرير المحكمة عن مؤشرات الأداء الرئيسية لعام 2023. قدّم ممثّلو الأكاديمية دراستهم *معايير العدالة الجنائية الدولية–دراسة جدوى أجرتها أكاديمية مبادئ نورمبرغ الدولية ومعهد لاهاي للابتكار في القانون*[4]. وكان الهدف من الدراسة هو تحديد ما إذا كان من الممكن وضع معايير للعدالة الجنائية الدولية، وإذا كان الأمر كذلك، تقييم قابليتها للتطبيق.

17. وخلصت الدراسة إلى أنّ تطوير نظام الرصد هذا والمحافظة عليه أمر ممكن. واقترحت الأكاديمية ميزانية قدرها 6 ملايين دولار على مدى ثلاث إلى أربع سنوات، وتكاليف تشغيل تتراوح من 1.5 إلى 2 مليون دولار سنويًا. وكانت توصية المجلس المعني بالوصول إلى العدالة ونظم العدالة المتمحورة حول الناس إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هي إنشاء هيكل أساسي للحوكمة لدعم نظم العدالة المتمحورة حول الناس استنادًا إلى البيانات والأدلة. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز الانفتاح والشفافية والنزاهة والإنصاف والاستقلال والمساءلة في مؤسسات العدالة.

18. وردًا على استفسار يتعلّق بالعلاقة بين مشروع المعايير وتقرير استعراض الخبراء المستقلّين، أوضحت الأكاديمية أنّ تقرير مشروع المعايير قد أُنجز في عام 2022، بعد نشر نتاج استعراض الخبراء المستقلّين، لذلك تم أخذه بعين الاعتبار، مع تركيز مشروع المعايير على التأثير العام للمحكمة. وأشارت الأكاديمية أيضًا إلى أنها أجرت كذلك دراسة عن طول الإجراءات أمام المحكمة الجنائية الدولية. وهدف مشروع المعايير إلى إثراء الإصلاحات على صعيد المحكمة الجنائية الدولية من خلال التدقيق في سير عملها الداخلي وتأثيراتها الخارجية على العدالة الجنائية الدولية، بما في ذلك مساعدة الضحايا. كما أنّ نطاق مشروع المعايير أوسع لأنه يركز على العدالة الجنائية الدولية بأكملها.

19. فيما يتعلق بالتوصيات 144–146، جاءت كل التقييمات إيجابية وقد نُفّذت كلها، وكان تنفيذ التوصية 147 لا يزال "مستمرًا".

تقرير المحكمة لعام 2023 بشأن مؤشرات الأداء الرئيسية

20. في اجتماع 16 تشرين الأول / أكتوبر 2024، قدّم قلم المحكمة تقرير المحكمة عن مؤشرات الأداء الرئيسية لعام 2023 وأبلغ عن التقدّم المحرز في تنفيذ التوصية المستمرّة، وقدّم أيضًا معلومات محدّثة عن التوصيات التي سبق تنفيذها.

21. وفيما يتعلق بالمطالبات 144–146، أبلغ قلم المحكمة الفريق الدراسي بأنه على الرغم من أن الإبلاغ عن مؤشرات الأداء الرئيسية لا يزال متواصلا، إلا أنّ التقرير الأول للمحكمة يشكل معلمًا

[4] قدّم نتائج الدراسة البروفيسور الدكتور كريستوف سافيرلينغ، المدير، والدكتور غورغن بتروسيان، كبير الموظفين المعنيين بالقانون الجنائي الدولي، والدكتور بابلو غافيرا دياز، مسؤول المشروع.

هامًا بالنسبة للمنظمة. فمؤشرات الأداء الرئيسية المستخدمة شاملة وشفّافة وقابلة للقياس. وترتبط مؤشرات الأداء الرئيسية مباشرة بالخطة الاستراتيجية للمحكمة لفترة 2023-2025 وتهدف إلى دفع المحكمة نحو نهج إداري أكثر توجهًا نحو النتائج، بالاستناد إلى أهداف ومقاييس سنوية، ترتكز على بيانات كمّية توضحها سرديّات نوعية.

22. ردًا على سؤال من إحدى الدول الأطراف، أشار قلم المحكمة إلى أنه يمكن التفكير في مؤشرات أداء رئيسية جديدة في المستقبل في الحالات التي تستلزم إجراء تقييمات أوسع نطاقًا لمجالات محدّدة.

23. وفيما يتعلق بالتوصية 147، أفاد قلم المحكمة بأنّ المقارنة مع المنظمات الدولية الأخرى أمر صعب نظرًا لعدم وجود منظمات كثيرة قابلة للمقارنة وأنّ نتائج هذه العملية قد تكون سطحية.

24. وأخيرًا، ردًا على سؤال من دولة طرف، تم التشديد على أهمية إدماج مؤشرات الأداء الرئيسية في التخطيط الاستراتيجي والميزنة وإدارة المخاطر.

ج. حوكمة قلم المحكمة (التوصيات 79-86)

25. كان الفريق الدراسي قد قيّم هذه التوصيات في الماضي، وأشارت المصفوفة المؤرّخة 6 أيلول / سبتمبر 2024 إلى أنها كلها قد نالت تقييمًا إيجابيًا، حيث وصف تنفيذ التوصيات 79 و84 و85 بأنها "مستمرّة"، بينما وصفت التوصيات الأخرى بأنها "منفّذة".

26. في الاجتماع المعقود في 16 تشرين الأول / أكتوبر 2024، أبلغ قلم المحكمة الفريق الدراسي بالتقدّم المحرز في تنفيذ التوصيات المستمرّة، وقدّم أيضًا معلومات محدّثة عن التوصيات التي سبق تنفيذها.

27. على وجه الخصوص، فيما يتعلّق بالتوصية 79، المتّصلة باحتياجات قسم المجني عليهم والشهود وهياكل الموظفين التابعة له، أبلغ قلم المحكمة الفريق الدراسي بأنه قد تلقّى مشروع تقرير من الهيئة المكلّفة بتقييم هذه المسألة. والهدف هو وضع اللمسات الأخيرة على التقرير بحلول نهاية عام 2024 مع تضمين مجموعة من التوصيات الموجّهة إلى المسجل.

28. فيما يتعلق بالتوصية 84، التي تتّصل بمسألة مدة ولاية وظائف المكاتب الميدانية، أبلغ قلم المحكمة الفريق الدراسي بأن المسألة قيد النظر في سياق سياسة مدّة الولاية التي أقرّتها آلية الاستعراض لاعتمادها خلال الدورة الـ23 لجمعية الدول الأطراف.

29. فيما يتعلق بالتوصية 85، التي تتّصل بمسألة التنقل الداخلي للموظفين العاملين في المكاتب الميدانية، أبلغ قلم المحكمة الفريق الدراسي بأن الفرص متاحة للتنقلات الأفقية المؤقتة داخل المنظمة.

30. فيما يتعلق بالتوصية 80، استحدث قلم المحكمة آلية لاستعراض الأنشطة المتعلقة بحالات محدّدة من أجل تحديد الاحتياجات التشغيلية لمختلف أجهزة المحكمة بغية تعديل احتياجات المكتب الميداني المحدّد للوفاء بها. علاوة على ذلك، من الآن فصاعدًا، يعطي قلم المحكمة الأولوية لوظائف المساعدة

المؤقتة العامة في مراكز العمل الميدانية نظرًا للطابع الزمني للمكاتب الميدانية من بين أمور أخرى، من أجل إدخال المزيد من المرونة في عمل المكاتب الميدانية. وردًا على سؤال من دولة طرف، أشار قلم المحكمة إلى أنّ استخدام الموظفين الفنيين الوطنيين يعتبر أداة مفيدة للمكاتب الميدانية للتكيّف مع الواقع المحلي. وذكر مجلس اتحاد موظفي المحكمة أنه ينبغي الإبقاء على الوظائف الثابتة لضمان فرص تنقّل الموظفين.

31. فيما يتعلق بالتوصية 81، أفاد قلم المحكمة بأن التسلسل الإداري للموظفين في الميدان قد أعيد تنظيمه لتوفير الارتباط المباشر بالأقسام ذات الصلة في مقر المحكمة، ما يتيح قدرًا أكبر من المرونة والقدرة على التكيّف في توزيع الموارد تبعًا لاحتياجات مختلف الحالات.

32. فيما يتعلق بالتوصية 82، أفاد قلم المحكمة بأنّ المحكمة تستخدم بالفعل بعض المكاتب الميدانية لدعم حالات متعدّدة.

33. فيما يتعلق بالتوصية 83، أبلغ قلم المحكمة عن التقدّم المحرز في تمكين الموظفين الميدانيين من المشاركة بفعالية مع أصحاب المصلحة المحليين.

34. فيما يتعلق بالتوصية 86، أفاد قلم المحكمة بأنّ الموظفين العاملين في المكاتب الميدانية يحصلون على فرص تطوير مهني وشخصي مماثلة لتلك المتاحة للموظفين العاملين في المقر.

35. وأخيرًا، وردًا على سؤال من دولة طرف، أبلغ قلم المحكمة الفريق الدراسي بعقد أربعة اجتماعات عامة في السنة لإبقاء موظفيه على دراية بأبرز المستجدات، بما في ذلك التقدّم المحرز في تنفيذ هذه التوصيات.

د. استمرار تيسير الحوار مع المحكمة بشأن مجموعات التوصيات الموجّهة إليها

36. تناول تقرير استعراض الخبراء المستقلّين بعض المجالات المتعلقة بـ"كفاءة الإجراءات القضائية وحقوق المحاكمة العادلة" (الفصل العاشر من تقرير استعراض الخبراء المستقلّين)، حيث تمت تغطية جميع مراحل العملية. وفي التقرير، اقترح الخبراء (الفقرة 985) أنه قد يتم التقيّد بشكل أفضل ببعض أحكام دليل ممارسات الدوائر، مثل المهل الزمنية، إذا ما أدرجت في اللوائح.

37. وقد أعربت بعض الدول وأصحاب المصلحة في الماضي عن قلقها إزاء طول الإجراءات في المحكمة. وكان الفريق الدراسي على علم بأن القضاة قد بدأوا في اتخاذ خطوات لمعالجة هذه المسألة، ولذلك دُعي رئيس ديوان هيئة رئاسة المحكمة إلى إلقاء كلمة في اجتماع الفريق الدراسي المعقود في 16 تشرين الأول / أكتوبر 2024 بشأن الخطوات التي سبق أن اتخذتها الهيئة القضائية، فضلا عن أي مجالات قد حُدّدت حيث يمكن تركيز العمل في المستقبل.

38. وأوضح رئيس ديوان هيئة رئاسة المحكمة أنّ مسألة تسريع الإجراءات الجنائية تتبع نهجًا متعدّد المسارات. وقد بذل القضاة جهودًا نوعية (في كيفية تبسيط الإجراءات) وكمية (في تحديد المهل النهائية) في السنوات الماضية.

39. من حيث النهج النوعي، نجح القضاة في اقتراح تعديلات على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات بشأن مسائل متنوّعة مثل تغيّب القضاة، أكان مؤقتًا أو دائمًا (القاعدتان 140 *مكرّر* و140 ثالثًا على التوالي، من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات)، أو "الإشعار القضائي بالوقائع التي تم الفصل فيها" والذي تم اعتماده ليصبح الآن القاعدة 69 *مكرّر* من القواعد. وستساعد هذه القواعد في تفادي التأخير في الإجراءات. وعمل القضاة أيضًا على مفهوم *القاضي المناوب*. وعلاوة على ذلك، جرى النظر بعناية في حالات تمديد ولاية القضاة، على غرار تمديد ولاية انتهت في حزيران/يونيو 2024. وأخيرًا، اعتمد القضاة في معتكفهم الأخير في عام 2024 مجموعة من الأنظمة التي تعطي توجيهات رئيسية بشأن الطريقة التي ينبغي بها أن يعرض مكتب المدعي العام التهم. كل هذه الخطوات النوعية ستساعد في توحيد التوقّعات وتبسيط العمليات.

40. من الناحية الكمية، أدخل القضاة في دليل ممارسات الدوائر عدّة مُهل زمنية لإصدار القرارات القضائية الرئيسية، بدءًا من إصدار الدوائر لأحكام الإدانة/البراءة ووصولاً إلى أحكام الاستئنافات التمهيدية والنهائية. وقد شدّد رئيس الديوان على أنه، وإن كانت هذه المهل قد أُدرجت في وثيقة غير ملزمة، إلا أنها قد صيغت بعبارات صارمة وأنّ القضايا الأخيرة أظهرت تحسّنا في سرعة الإجراءات. كما حذّر من إجراء المقارنات مع المحاكم الدولية الأخرى إذ إنّ المحكمة الجنائية الدولية فريدة من نوعها في تعاملها مع قضايا متعدّدة، لكل منها حالتها واحتياجاتها الخاصة (فهم الخلفية التاريخية والسياسية لكل بلد حالة، واحتياجات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية المختلفة، وما إلى ذلك).

41. وسيعود الفريق الدراسي إلى تناول هذه المسألة في اجتماعات مقبلة.

ثالثًا – العمل المقبل

42. سيواصل الفريق الدراسي المعني بالحوكمة الإشراف على تنفيذ التوصيات التي خصصتها له آلية الاستعراض، بالتشاور الوثيق مع المحكمة. وسيواصل الفريق الدراسي دعوة الدول الأطراف والدول المراقبة والمحكمة وتحالف المحكمة الجنائية الدولية إلى المشاركة في اجتماعاته. وسيدعو الفريق الدراسي جهات التنسيق لدى المحكمة إلى إطلاعه على المستجدات في هذا الشأن.

43. وعلى وجه الخصوص، سيركّز الفريق الدراسي على المسائل التالية:

أ) النظر في التوصية 108 من استعراض الخبراء المستقلين التي أسندتها إليه الجمعية

ب) مدّة الإجراءات

ت) ثقافة العمل (التوصيات 14-15، و16، و29، و87-89)

ث) الموارد البشرية (التوصيات 34، و36-37، و102-104)

ج) حوكمة الدوائر (التوصيات 189-191، و196، و200-201، و207-212، و219)

ح) حوكمة مكتب المدعي العام (التوصيات 311-319)

44. ويظل الفريق الدراسي مستعدًا للنظر في أي مسائل قد تود الجمعية أو المحكمة توجيه انتباهه إليها.

رابعًا-التوصيات

يقدّم الفريق الدراسي، عن طريق المكتب، التوصيات التالية لإطلاع الجمعية عليها:

أ. لإدراجها في القرار الجامع

إنّ جمعية الدول الأطراف،

1. *ترحّب* بمواصلة الحوار المنظم بين الدول الأطراف والمحكمة بهدف تعزيز الإطار المؤسسي لنظام روما الأساسي وتعزيز كفاءة المحكمة وفعاليتها مع الحفاظ على استقلالها القضائي بشكل كامل؛

2. *تأخذ علمًا* بتقرير المكتب عن الفريق الدراسي المعني بالحوكمة؛[5]

3. *تمدّد* لسنة أخرى ولاية الفريق الدراسي الذي تأسس بموجب القرار ICC-ASP/9/Res.2 وتم توسيعه بموجب القرارات ICC-ASP/10/Res.5، وICC-ASP/11/Res.8، وICC-ASP/12/Res.8، وICC-ASP/13/Res.5، وICC-ASP/14/Res.4، وICC-ASP/15/Res.5، وICC-ASP/16/Res.6، وICC-ASP/17/Res.5، وICC-ASP/18/Res.6، وICC-ASP/19/Res.6 وICC-ASP/20/Res.5؛ وICC-ASP/21/Res.2 وICC-ASP/22/Res.3؛

4. *تأخذ علمًا* بالتقرير النهائي لآلية الاستعراض المقدّم عملا بالقرار ICC ASP/23/Res.6، بما في ذلك مصفوفة التقدّم المحرز في تقييم توصيات استعراض الخبراء المستقلين التابع لآلية الاستعراض، *وتلاحظ* أنّ الفريق الدراسي سيواصل النظر في التوصيات والمسائل التي تدخل في نطاق ولايته؛

ب. لإدراجها في الولايات المرفقة بالقرار الجامع

فيما يتعلق بالفريق الدراسي المعني بالحوكمة،

أ) *تدعو* المحكمة إلى إجراء حوار ممنهج مع الدول الأطراف بهدف تعزيز الإطار المؤسسي لنظام روما الأساسي وتعزيز كفاءة المحكمة وفعاليتها مع الحفاظ على استقلالها القضائي بشكل كامل، وتزويد الدول الأطراف بالمعلومات المستجدة بشأن تنفيذ توصيات استعراض الخبراء المستقلين ذات الصلة؛

[5] ICC-ASP/23/9

ب) *تدعو* الفريق الدراسي إلى التعاون الوثيق مع المحكمة والهيئات الفرعية وغيرها من التسهيلات التي أنشأتها الجمعية والمتعلقة بتنفيذ توصيات الخبراء المستقلين التي تتناول قضايا الحوكمة.